



تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال العلاقات التشابكية بين القطاعات بحث تطبيقي

أ.د. محمد صالح سلمان الكبيسي
سليمان جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد , العراق
mohamedsalih224466@gmail.com

الباحث/ فريق جواد مطر
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد , العراق
fareqcheid7878@gmail.com

Received: 9/8/2020

Accepted : 6/9/2020

Published : FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)

مستخلص البحث:

ان تحليل حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي يعتبر ضرورة مهمة لمعرفة أثر كل قطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى على أساس العلاقات التشابكية والتبادلية فيما بينها ، وما تحقّقه هذه العلاقات من تعزيز التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي . ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على التحليل الرياضي (الكمي) باستخدام جداول المستخدم – المنتج . الصادرة من وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث (مديرية الحسابات القومية) للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العراقي . وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف علاقات الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية ، مما يدل على ضعف مساهمة هذه القطاعات في خلق الناتج المحلي الإجمالي وميل الاقتصاد العراقي نحو التفكك الهيكلي والاعتماد على الصادرات من خارج البلاد ، وتعميق ظاهرة الاقتصاد الريعي . وكذلك ان قطاع الكهرباء والغاز والمياه هو القطاع الرائد ومن أكثر القطاعات ترابطاً مع بقية القطاعات ، وبناء عليه أوصت الدراسة بضرورة تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل بينه وبين القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد استراتيجية التصنيع التي تعمل على حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وإعطاء دور في تعميق عمليات التطوير وتقوية العلاقات التشابكية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ علاقة الشبكة ، القطاع الرائد ، القطاعات الاقتصادية ، جداول المدخلات والمخرجات

مقدمة :

تعد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المولفة لبنية الاقتصاد الكلي واحدة من العلاقات التوصيفية والتحليلية للبنيان الاقتصادي، وتوضح هذه العلاقات التدفقات السلعية والخدمية بين الوحدات الاقتصادية، وتكشف أيضاً درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، ومعرفة أكثر القطاعات المحفزة للقطاعات الأخرى والقطاع الرائد في الاقتصاد. وإن استخدام أسلوب المستخدم – المنتج أو المدخلات والمخرجات يكشف لنا قوة هذه الترابطات والعلاقات، وفي نفس الوقت يبين مقدار السلع والخدمات التي يبيعها كل قطاع إلى القطاعات الأخرى. وإن الترابطات والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية تكون عن طريق نوعين من الترابطات أولهما يطلق عليه بروابط الجذب الخلفية **Backward Linkages** وثانيهما يطلق عليها بروابط الجذب الامامية **Forward Linkages**. إن الوقوف على دراسة وتحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات سوف يمكن المخططين من تشخيص القطاع الرائد في الاقتصاد ومعرفة الاختناقات التي تنشأ جراء الخلل المحتمل في تلك التدفقات، وهذا يجعلهم أكثر قدرة على وضع السياسات والاجراءات اللازمة لعلاج ذلك مستقبلاً.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تأتي منسجمة مع الاهتمام الواسع بدور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ومعرفة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية في العراق، بالإضافة إلى أهمية إبراز حجم الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية ومعرفة قوة هذه الارتباطات وتشخيص القطاع الرائد أو القائد في الاقتصاد، وإذا استطعنا تشخيص القطاع القائد فبالإمكان تعزيز التنمية الاقتصادية.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق لم تنجح في تطوير القطاعات الاقتصادية وتعزيز مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ولهذا فإنه لا بد من معرفة مقدار الروابط والتشابكات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية وتشخيص القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي، وبالتالي تحقيق خطوة مهمة في طريق التنمية الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القطاعات الاقتصادية في العراق، وكذلك معرفة الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية، ومقدار هذه الترابطات للوقوف على القطاع الرائد، وتشخيص مواقع الاختناقات في التدفقات وفك الاختناقات والمشاكل التي تحدث بسبب الاهتمام والتركيز على قطاع واحد.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن ضعف الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية أدى إلى حدوث اختناقات ومشاكل، وبالتالي الاعتماد على الاستيرادات لفك هذه الاختناقات.

هناك عدة دراسات تناولت العلاقات التشابكية بين القطاعات ومنها: دراسة سعيد الطراونة، 2008، الموسومة (التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن تقديرها – وتحليلها باستخدام منجھ الانحدار الذاتي)، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير وكذلك تأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن، وبيان إمكانية نجاح الاستراتيجيات التنموية التي تم التخطيط لها سابقاً في الأردن، كما تقيم الدراسة مدى ملائمة استراتيجية التنمية غير المتوازنة المخطط لها في الأردن، وكذلك فعالية السياسات المطبقة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض في الأردن كانت محدودة، وبالتالي ضعف إمكانات النمو في الاقتصاد الأردني في ظل هذه التشابكات، وبالتالي لم يتحقق وجود قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الأردني، ومن ثم فإن اتباع أي من استراتيجيات التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة لن تعطي النتائج المتوقعة لأن أساسها غير متوفر في الأردن.

والدراسة الأخرى **Ocallaghan, A. and Yue, G.**، 2004، الموسومة (العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين للفترة (1987 – 1997)، بالإضافة إلى معرفة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني. وتوصلت الدراسة إلى وجود قوة وتزايد في الروابط الخلفية والامامية خلال فترة الدراسة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو وبين زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية في الصين. وخلصت الدراسة إلى أن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني تشمل على (الزراعة، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، صناعة مواد البناء، الصناعات المعدنية الأساسية، والخدمات).

والدراسة الثالثة هي **Jianqiag, L. and Won, W.**، 2007، الموسومة (العلاقة بين القطاعات الزراعية والصناعية في التنمية الاقتصادية الصينية)، هدفت الدراسة إلى قياس درجة التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي، وقد استخدمت الدراسة نموذج اقتصادي مزدوج للتحقق من وجود الترابط بين القطاعين والعوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية الصينية، وكشف الدراسة أن هناك مدخلات تقليدية ساهمت في

تنمية القطاعين مثل العمل ورأس المال ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال بشكل كبير له أثر في نمو القطاع الصناعي وليس له أثر على نمو القطاع الزراعي . وأشارت النتائج إلى أن التجارة الخارجية حققت مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية ، وقد بينت الدراسة أن النمو في القطاع الصناعي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي ، بينما القطاع الصناعي الصيني لا يعتمد في نموه بشكل كبير على التوسع والنمو في القطاع الزراعي .

والدراسة الرابعة هي دراسة Tiwari, A. ، 2010 ، الموسومة (العلاقة بين الصناعة والزراعة وقطاعي الخدمات والنتاج المحلي الإجمالي في الهند) ، هدفت الدراسة إلى توضيح المسببات المتغيرة والثابتة للدخل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وعلاقتها بالنتاج المحلي للهند خلال الفترة الزمنية (1950 – 2009) ، وقد تم استخدام تحليل جرانجر للسببية ودالة ردة الفعل ومكونات التباين ، وقد أشارت نتائج تحليل المكونات الثابتة إلى أن قطاع الخدمات مرتبط بشكل كبير بقطاع الصناعة والنتاج المحلي الإجمالي ، وقطاع الزراعة مرتبط بشكل كبير بقطاع الخدمات ، بينما تشير نتائج التحليل المتغير إلى أن قطاع الصناعة يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الخدمات .

مراجعة الأدبيات

1. تحليل جداول المستخدم – المنتج واستخدامها في التخطيط الاقتصادي :

ان التشابك الاقتصادي ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وان تلك العلاقات تكون بين المستخدمة Inputs والمخرجات Outputs وبالتالي فإن هذه العلاقات تمكننا من معرفة كمية الانتاج وخلق القيمة المضافة . ولكي يتم دراسة وتحليل التشابك الاقتصادي فإنه يتم باستخدام أسلوب جداول المستخدم – المنتج .

أولاً : الجدول الاقتصادي :

يعد الاقتصادي فرانسوا كيناي Francois Quesnay اول من تكلم عن الجدول الاقتصادي، وهو مؤسس المدرسة الطبيعية التي أعطت دفعة قوية لظهور المذهب الحر عندما اشار كتابها الى ضرورة تحديد دور الدولة (عبد علي المعموري ، 2012، ص4). اذ يقوم الجدول الاقتصادي حسب كيناي ببيان تداول الإنتاج الصافي وتوزيعه بين الطبقات ، ويشبه كيناي دورة الناتج في المجتمع بانه مناظر او شبيهه لجسم الكائن الحي ، وفصل الجدول الاقتصادي على أساس هذه النظرة ، على اساس أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها (عبد الرحمن يسري، 1997، ص175) .

ثانياً : نظرة عامة على جداول المستخدم – المنتج :

ان بداية استخدام تكنيك جداول المستخدم – المنتج هو البحث الذي نشره (ليوننتيف) عام 1941، وقد حصل على جائزة نوبل على عمله هذا عام 1973 (احمد فريد، 2000، ص108)، حيث تتيح معادلات جدول المستخدم – المنتج الفرصة للقيام بتحليل اقتصادي مهم في وضع الخطط الاقتصادية التنموية . ويمكن إجمال ميزات تقنية استخدام تحليل المستخدم – المنتج بالاتي :

1- البيانات المستخدمة عادةً تكون شاملة ومنسقة .
2- طبيعة تحليلات المدخلات – المخرجات تجعل بالإمكان تحليل الاقتصاد كنظام مترابط للقطاعات التي تؤثر وتتأثر بعضها البعض الآخر على نحو مباشر وغير مباشر، إضافة إلى تتبع التغيرات الهيكلية بالرجوع إلى الترابطات الداخلية بين القطاعات .
3- إن تصميم جداول المستخدم – المنتج تسمح بتجزئة المتغيرات الهيكلية مصدر تلك التغيرات إضافة إلى تحديد اتجاهها وحجمها ، ويضاف إلى ما تقدم استخدام اقتصاديات المستخدم – المنتج لصياغة نظرية التجارة trade theory على نحو كمي (Wassily، 1965، ص25-35)، وهناك نماذج مختلفة لجدول المستخدم – المنتج يمكن استعراضها كالآتي:

- النموذج المغلق والنموذج المفتوح .
- النموذج الساكن والنموذج المتحرك .
- النموذج الاقليمي والنموذج القومي .

ثالثاً : تحليل جداول المستخدم – المنتج وكيفية استخدامها :

ان منهجية جداول المستخدم – المنتج تستخدم في تشخيص التحليل الاقتصادي في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني، وهناك مساهمات عديدة تدفع الى تخفيف الصعوبات المعوقة لتطبيق هذه المنهجية، وفيما يلي عرضاً لأبرز هذه الاستخدامات :

1- التحليل الهيكلي : تستخدم جداول المستخدم – المنتج في عملية التحليل الهيكلي التي يمكن ان تكشف عن طبيعة ومستوى روابط الجذب القائمة بين القطاعات الاقتصادية، وهناك منهجية تحتسب تلك الروابط وأهمها تلك التي اعتمدها مجموعة من الاقتصاديين، وسوف نتعرض بإيجاز لاهم تلك الطرق وكالاتي (عبد القادر بابا، 1994، ص136) :

أ- طريقة تشينري وواتناب *Chenery and Watanabe* : ان التشابك بين القطاعات الاقتصادية حسب هذه الطريقة يكون قياسه كالاتي :

$$W_i = \sum_{j=1}^n X_{ij} / X_j \dots\dots\dots I = 1, 2, \dots, n$$

أما معامل الارتباط الخلفي المتمثل بنسبة إجمالي المشتريات او المدخلات الوسيطة لقطاع (j) الى اجمالي المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة لنفس القطاع ، اي انه :

$$A_j = \sum_{i=1}^n A_{ij}$$

$$U_j = \sum_{i=1}^n X_{ij} / X_j \dots\dots\dots j = 1, 2, \dots, n$$

ويكون حساب الوسط الحسابي للمعاملين المذكورين (W_i) و (U_j) كالاتي :

$$\bar{W}_i = 1/n \sum_{i=1}^n W_i$$

$$\bar{U}_j = 1/n \sum_{j=1}^n u_j$$

وقد عمل الاقتصاديان على دمج الواردات *Import* ضمن الانتاج الكلي للقطاع اي انه :

$$Z_i = X_i + M_i$$

حيث ان :

Z_i : يمثل العرض الكلي للقطاع i ، M_i : الواردات للقطاع i ، X_i : الانتاج الكلي للقطاع i . وعلى اساس ذلك فانه يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية الى اربع مجموعات وهي كالاتي :

• المجموعة الاولى : وهي القطاعات الاولية ذات الانتاج الوسيط ، والتي تحصل في قطاعات الزراعة والصناعة الاستخراجية ، ويجب ان يتحقق الشرطان :

$$\bar{W} \langle W_i \dots\dots\dots \bar{U} \langle U_j$$

• المجموعة الثانية : وهي فروع الصناعة ذات الانتاج الوسيط، وبالأخص فروع الصناعة التحويلية، ويجب ان يتحقق الشرطان:

$$\bar{W} \langle W_i \dots\dots\dots \bar{U} \langle U_j$$

• المجموعة الثالثة : وهي الفروع الصناعية ذات الانتاج النهائي والتي تحقق الشرطان :

$$\bar{W} \langle W_i \dots\dots\dots \bar{U} \rangle U_j$$

• المجموعة الرابعة : وهي الفروع الاولية ذات الانتاج النهائي، ويمكن ان يكون قطاع الخدمات ضمن هذه المجموعة، والتي تحقق الشرطان :

$$\bar{W} \rangle W_i \dots\dots\dots \bar{U} \rangle U_j$$

ب- طريقة *B.Hazari* : ووفقاً لهذه الطريقة يعتبر القطاع الاقتصادي محورياً او رانداً عندما تكون :

$$K_i \rangle \bar{K}_i \dots\dots\dots K_j \rangle \bar{K}_j$$

2- التخطيط الاقتصادي : يمكن استخدام جداول المستخدم – المنتج في مجال التخطيط الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها تخطيط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والضرائب وقوة العمل والتراكم الرأسمالي والتخطيط الاقليمي، وسوف يتم تناول هذه المجالات المختلفة كما الاتي (يحيى النجار، 1978، ص37، و طلعت الدمرداش، 2004، ص199-238، ومجيد مسعود، 1983، ص47-81) :

- أ- تخطيط السياسات الانتاجية .
- ب- تخطيط القوى العاملة .
- ت- تخطيط الاستهلاك .
- ث- تخطيط التجارة الخارجية .
- ج- تخطيط الاستثمار .
- ح- تخطيط سياسات الضرائب والاعانات .
- خ- التنبؤ الاقتصادي .
- د- التخطيط الاقليمي .

2. مؤشرات التشابك القطاعي وتشخيص القطاع القائد في الاقتصاد :

تجري عملية الكشف والتحليل لعملية التشابك الاقتصادي بين الوحدات والفروع الاقتصادية المختلفة عن طريق جداول المستخدم - المنتج والذي يكشف قيمة السلع والخدمات التي يشتريها كل قطاع اقتصادي من القطاعات الاخرى والتي يستخدمها في العملية الانتاجية التي يحتاجها، وكذلك تبين الجداول مقدار السلع والخدمات التي يبيعها كل قطاع الى القطاعات الاخرى والتي تستخدمها لنفس الغرض .

اولاً : حالات التشابك الاقتصادي : ان حالات التشابك الاقتصادي تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لآخر تبعاً لديناميكية وتطور الاقتصاد لكل دولة ومستوى حجم المعاملات بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد (توفيق بن الشيخ، 2015، ص2-3، الوليد ميساوي، 2018، ص212-215)، ويحدث التشابك في الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بحالة التشابك الكامل في قطاعاتها **Complete Interdependence** ، وتحدث حالة التشابك الكامل عندما تكون كافة خانات المصفوفة غير صفيرية، وتسمى هذه المصفوفة (مصفوفة التشابك الكامل) . وهناك حالة اخرى من حالات التشابك الاقتصادي تنتشر في غالبية الاقتصادات النامية تسمى حالة التشابك العشوائي **Random Interdependence** ، حيث يقل التنوع في الفروع الاقتصادية وبالتالي تضعف درجة الترابط فيما بينها . وتكثر الخانات الصفيرية في مصفوفة المعاملات الفنية في هذا النوع من الاقتصادات. وهناك حالة اخرى من حالات التشابك الاقتصادي وهي حالة التخصص الكامل، وفي هذه الحالة فان كل قطاع اقتصادي يقوم ببيع مخرجاته الى قطاع واحد فقط، وفي نفس الوقت يشتري مستلزمات انتاجه من قطاع واحد فقط . وفي هذه الحالة فان التشابك الاقتصادي يكون في اضعف حالاته . ومن الحالات الاخرى للتشابك الاقتصادي والتي تسود في الاقتصادات النامية هي حالة التشابك المتدرج الجزئي **Block Triangular Interdependence** ، وفي هذه الحالة فان التشابك الاقتصادي يحدث بين عدد معين من الفروع الاقتصادية، وتسود هذه الحالة في المجمعات الصناعية التي تنطوي على مجموعة محددة من الصناعات . وهناك حالة من حالات التشابك الاقتصادي تسمى بـ (حالة التشابك المتدرج الكامل) **Complete Triangular Interdependence** ، وتحدث هذه الحالة عندما تقوم بعض الفروع او القطاعات باستخدام المدخلات الواردة من الفروع الاخرى بدون ان تساهم في تغذيتها، اي انها تأخذ منها ولا تعطيها، وقد يحدث العكس ايضاً . ان القطاعات القائمة تعمل من اجل تغذية الطلب النهائي، وتتميز في هذه الحالة بانها تكون ذات تشابك خلفي قوي وتشابك أمامي ضعيف .

ثانياً : مؤشرات التشابك الاقتصادي ومنهجية قياسها :

ان فكرة الترابطات مستندة بالاساس الى حاجة كل قطاع الى سلع وخدمات القطاع الاخر، وهذه الحاجة المتبادلة تنتج عنها التغيرات المتتالية في نشاطات القطاعات الانتاجية . ان العلاقات القطاعية والروابط الامامية والخلفية تكون اما مباشرة او غير مباشرة، والتي يمكن توضيحها كالآتي (علي الحمادي، 2010، ص201) .

1- قياس روابط الجذب الامامية : وتنقسم طرق قياس الجذب الامامية الى مباشرة وغير مباشرة ويمكن تقسيمها كالآتي :

أ- روابط الجذب الامامية المباشرة : تمثل روابط الجذب الامامية المباشرة نسبة مبيعات القطاع (i) من مخرجاته الى مختلف القطاعات الاخرى وصيغتها كالآتي :

روابط الجذب الامامية = (اجمالي مخرجات القطاع i للطلب الوسيط)/(اجمالي الطلب للقطاع i) .

ب- قياس روابط الجذب الامامية غير المباشرة : يمكن احتسابها من خلال الطريقتين الاتيتين :

• الطريقة الاولى : طريقة التقريب المتتابع : وهذه الطريقة تعكس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة والنتيجة عن حصول زيادة معينة في الطلب النهائي على منتجات احد القطاعات الاقتصادية، ويرمز لها رياضياً (ΣA) .

• الطريقة الثانية : طريقة معكوس المصفوفة : والتي يمكن توضيحها كالآتي :

▪ نطرح مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من مصفوفة الوحدة $(I-A)$.

▪ نستخرج قيمة المحدد (D) Determinant ، لمصفوفة $(I-A)$.

▪ نستخرج مصفوفة المرافقات $\text{Matrix of Cofactors}$ ، مع اضافة الاشارة وهو يطلق عليه المحدد (Minor) .

▪ نستخرج مبدل المصفوفة $(I-A)'$ ، او ما يطلق عليه بالمصفوفة المحورية (المعدلة)، وذلك من خلال تغيير صفوف المصفوفة الى اعمدة والاعمدة الى صفوف .

▪ نحصل على معكوس هذه المصفوفة $(I-A)_1$ ، وذلك من خلال قسمة كل عنصر من عناصر مبدلة المصفوفة على قيمة المحدد.

▪ يتم التأكد من صحة معكوس المصفوفة $(I-A)_1$ من خلال التوصل الى مصفوفة الوحدة $[I]$ وذلك بضرب

$$\text{مصفوفة } (I) = (I - A) * (I - A)_1$$

2- قياس روابط الجذب الخلفية : ان طرق قياس روابط الجذب الخلفية تنقسم الى مباشرة وغير مباشرة ويمكن توضيحها كالآتي :

أ- قياس روابط الجذب الخلفية المباشرة : وتقاس كالآتي :

$$A_j = X_{ij} / X_j$$

ب- قياس روابط الجذب الخلفية غير المباشرة : ويمكن التوصل الى هذا النوع من الترابطات من خلال طريقتين هما طريقة التقريب المتتابع، وطريقة معكوس مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (A_{ij}) .

3. كيفية تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد :

يرى (تركس) أن تكوين رأس المال يجب ان يكون على نطاق كبير بحيث يؤدي إلى اتساع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجات هذه الصناعات ، ولذلك ينادي بإنشاء عدد من الوحدات الإنتاجية المتكاملة في وقت واحد، لأن كل وحده فيها تخلق طلب على منتجات الوحدة الأخرى وهكذا يعم الرخاء والرفاهية على سائر انحاء المجتمع .

ان الدول في بداية تنميتها الاقتصادية قد اختارت قطاعاً اقتصادياً رانداً ليحقق تنميتها، وعملية الاختيار كانت مبنية بالأساس على القدرة القوية التشابكية، وفي مجال التشابك الاقتصادي يمكن ان نحدد بعض المؤشرات الدالة على هذا التشابك وفقاً للغاية من اختيار القطاع والتي يمكن توضيحها كالآتي (احمد بدران، 2014، ص52، و محمد عجمية (واخرون)، 2008، ص178-184):

اولاً : حسب مؤشر روابط الجذب الامامية للقطاع :

أي الارتباط المباشر وغير المباشر للقطاع او الزيادة الكلية المتحققة في مخرجات القطاع اللازمة لضمان تدفق وحدة واحدة من المدخلات والمستلزمات الاولية للقطاع (i) وتكون بالصيغة الآتية :

$$U_i^f = \frac{\frac{1}{n} K_i}{\frac{1}{n^2} \sum K_i}$$

فاذا كانت $U_i^f > 1$ في قطاع معين فإنه يعد قطاعاً يتميز بروابط الجذب الامامية المرتفعة ، وقد يكون هو القطاع الرائد من جانب هذا المؤشر .

ثانياً : حسب مؤشر روابط الجذب الخلفية للقطاع :

ويقوم هذا المؤشر على اساس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة من كافة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، وهذه الاحتياجات تكون لضمان تدفق وحدة واحدة من منتجات القطاع (j) الى الطلب النهائي، وتكون بالصيغة الآتية:

$$U_j^b = \frac{\frac{1}{n} K_j}{\frac{1}{n^2} \sum K_j}$$

فإذا كانت $U_j^b > 1$ في قطاع معين فأنها تمثل قيمة مرتفعة ويعد قطاعاً يتميز بروابط الجذب الخلفية القوية، ومن خلال المقارنة النسبية بين قيم روابط الجذب بين هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن اختيار القطاع الذي يحقق أعلى قيمة باعتباره القطاع الرائد حسب هذا المؤشر .

ثالثاً : حسب مؤشر روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية :

بموجب هذا المؤشر فإنه يتم اختيار القطاع الرائد في الاقتصاد على اساس تشخيص أعلى قيمة U_i^f وأعلى قيمة U_j^b ، ومن الصعوبة تحديد القطاع الرائد وفقاً لهذا المؤشر .

رابعاً : حسب مؤشر روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية ومعامل الاختلاف :
قد تتساوى قيم روابط الجذب الامامية الكلية او الخلفية الكلية في قطاعين مختلفين، اي انه قد تتطابق قيم U_j^b وفي هذه الحالة لا يمكن تشخيص القطاع الريادي في الاقتصاد، وهذه المشكلة تدفعنا الى ضرورة التأكد من مدى اعتماد كل من القطاعين على مستلزمات الانتاج الواردة من القطاعات الاخرى، وكذلك مدى التوازن في كمياتها . ان استخدام معاملات اختلاف لكل من الصفوف (المتعلقة بالروابط الامامية الكلية) او الاعمدة (المتعلقة بالروابط الخلفية الكلية) تكون كما يلي :

$$V_i^f = \sqrt{\frac{\frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (K_{ij} \frac{K_i}{n})^2}{\frac{1}{n} K \cdot i}} \dots\dots i = 1, 2, \dots, n$$

• بالنسبة للأعمدة :

$$V_j^b = \sqrt{\frac{\frac{1}{n-1} \sum_{j=1}^n (K_{ij} \frac{K_j}{n})^2}{\frac{1}{n} K \cdot j}} \dots\dots i = 1, 2, \dots, n$$

ان دلالة معاملات الاختلاف تكون في ان انخفاض قيمة V_i^f ، وهذا يعني ان القطاع (i) يقدم مخرجاته بشكل متعادل نسبياً من حيث الاهمية لعدد كبير من الفروع الاقتصادية لتغطية زيادة وحدة واحدة من الطلب النهائي . ان القطاع الرائد او الريادي في الاقتصاد وفقاً لروابط الجذب الامامية الكلية وروابط الجذب الخلفية الكلية ومعاملات الاختلاف هو ذلك القطاع الذي يتميز ويتمتع بروابط جذب امامية وخلفية وبكل حالاته من الروابط (المباشرة وغير المباشرة) مرتفعة فيما بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة، وتكون معاملات الاختلاف V_i^f و V_j^b منخفضة، وبذلك يمكن تحديد وتشخيص القطاع الرائد حسب هذا المؤشر.

4- أهمية القطاعات الاقتصادية في خلق التشابكات القطاعية :

ان الجهود الاتمانية المبذولة في العراق خلال الفترات السابقة تدعونا لدراسة العلاقات التشابكية في الاقتصاد العراقي، والتركيز على القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الصناعي، وكذلك فان دراسة هذه العلاقات تعتبر محاولة منهجية توضح تدفق السلع والخدمات بين الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن الاهمية في وضع الخطط المناسبة لتقويم القطاعات وفق الاسس المتبناة.

أولاً : القطاع النفطي واليرادات النفطية المتوقعة :

يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي، إذ يسهم هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن (56%) من العائدات المالية بالأسعار الثابتة لعام 2018 ، ويزيد عن (90%) من العائدات المالية . ان انتاج النفط الخام وحسب التقديرات لعام 2018 سجل معدلاً يومياً بلغ (4,401) مليون برميل يومياً . اما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (132,9) تريليون قدم مكعب . وقد بلغ معدل صادرات العراق اليومية من النفط الخام لعام 2018 (3,836) مليون برميل يومياً، في حين بلغت احتياطات النفط المثبتة (146,9) مليون برميل، وكما مثبته في الجدول ادناه :

جدول (1) بعض مؤشرات قطاع النفط في العراق 2018

التفاصيل	السنة	المبلغ	وحدة القياس
الاحتياطيات النفطية المثبتة	2018/1/1	146,9	مليار / برميل
احتياطيات الغاز المثبتة	2018/1/1	132,9	ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي لإنتاج النفط	2017	4,469	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لإنتاج النفط	2018	4,401	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2017	8023	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2018	3,836	مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة	2019	5,000	الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة	2020	5,500	الف / برميل

المصدر : دليل المستثمر في العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، بيانات وزارة النفط ، 2019 ، ص 7.

ثانياً : مؤشر النقد الأجنبي :

سجلت الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ارتفاعات ملحوظة في قيمها للمدة من (2008- 2014) ، اما المطلوبات فقد كانت تتذبذب خلال المدة المذكورة، إذ ارتفعت الموجودات الاجنبية من (68,084,967) مليار دينار عام 2008 الى (71,922,626) مليار دينار عام 2010 ، ثم الى (97,492,510) مليار دينار عام 2012 ، ثم ارتفعت في عام 2014 الى (104,687,048) مليار دينار . اما المطلوبات الاجنبية فقد بلغت خلال عام 2008 ما يقارب (2,043,946) مليار دينار ، في حين بلغت عام 2010 ما يقارب (3,806,679) مليار دينار، في حين بلغت عام 2012 ما يقارب (3,608,750) مليار دينار ، وفي عام 2014 بلغت ما يقارب (3,485,185) مليار دينار . مما يعكس رصانة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي والسلطة النقدية وكالاتي :

جدول (2) مجموع المطلوبات والموجودات الاجنبية (2008-2014) (مليون دينار)

السنة	مجموع المطلوبات الاجنبية	مجموع الموجودات الاجنبية
2008	2,043,946	68.084.967
2009	5,767,829	67.910.770
2010	3,806,679	71.922.626
2011	3,934,507	82.980.261
2012	3,608,750	97.492.510
2013	3,679,416	112.787.829
2014	3,485,185	104.687.048

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية لسنوات متفرقة .

ثالثاً : التكوين الرأسمالي للقطاعات الخاص والعام :

تشير البيانات (لسنة القياس 2015) الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي بلغت (34,7%) مقابل مساهمة القطاع العام التي بلغت (65,3%) ، ويلاحظ كذلك ان مساهمة القطاع الخاص بلغت (38%) ، في حين بلغت مساهمة القطاع العام (61,7%) .

يلاحظ من خلال الجدول ادناه ان مساهمة (القطاع العام) بتكوين رأس المال في سنة القياس 2015 ، ان قطاع النفط احتل المركز الاول اذ بلغ حدود (100.0%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات اذ بلغت مساهمته بحدود (81.8%)، اما قطاع الكهرباء والماء فقد احتل المركز الثالث وبلغت مساهمته في التكوين الرأسمالي بحدود (80.8%)، وهي على ذات الترتيب في سنة الهدف ماعدا ان قطاع (الكهرباء والماء) قد احتل المركز الثاني بدلاً من قطاع الخدمات في سنة الهدف 2022 . اما مساهمة (القطاع الخاص) بتكوين رأس المال فقد بلغت مساهمة قطاع المال والتأمين بحدود (95.9%)، واحتل المركز الثاني قطاع النقل والاتصالات (90.1%)، والمركز الثالث كان من نصيب قطاع التجارة اذ بلغ (86.9%)، وهي على ذات الترتيب في سنة الهدف 2022. ومن الضروري ان يكون هناك تعزيز لدور القطاع الخاص، والعمل على تهيئة الفرص المناسبة

ليقوم بدوره الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

جدول (3) مساهمة القطاعين الخاص والعام بتكوين رأس المال وبالأسعار الثابتة (نسبة مئوية)

القطاع	سنة القياس 2015		سنة الهدف 2022	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	67,6	32,4	60,0	40,0
النفط	100,0	00	95,0	5,0
التعدين	66,4	33,6	66,0	34,0
الصناعة التحويلية	39,5	60,5	30,0	70,0
الكهرباء والماء	80,8	19,2	75,0	25,0
البناء والتشييد	43,1	56,9	40,0	60,0
النقل والاتصالات	9,9	90,1	5,0	95,0
التجارة	13,1	86,9	13,0	87,0
المال والتأمين	4,1	95,9	4,0	96,0
الخدمات	81,8	18,2	70,0	30,0
الكلي	65,3	34,7	61,7	38,0

المصدر : دليل المستثمر في العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، 2019 ، ص 14 .

رابعاً : تحليل مسار الناتج المحلي الإجمالي :

إن النمو الاقتصادي لأي بلد يصاحبه سلسلة من التغيرات في تركيبة الإنتاج وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة المساهمة في تكوينه (Gils and others، 1992، ص8) . إن إجراء التغيير المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني هو ما تسعى إليه أي دولة لتحقيق قدر مرتفع من التنمية ، وتعكس التغيرات في بنية الناتج المحلي الإجمالي المسار الزمني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ابراهيم الورد، 1987، ص146) . يبين الجدول ادناه معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2018-2022) ، إذ استهدفت خطة التنمية القومية تحقيق معدل نمو اقتصادي وبما يتناسب مع الامكانيات المادية والبشرية، والذي يعتمد على الصادرات النفطية وتوسيعها. إذ تم وضع معدل نمو مستهدف بحدود (7%) لسنوات الخطة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم استقرار اسعار النفط عالمياً ، بالإضافة الى التهديدات الامنية والعقوبات الاقتصادية . جدول (4) معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2018-2022) (مليار دينار)

القطاع	سنة القياس 2015	معدل النمو المستهدف %	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعي	3707,5	8,4	4722.5	5119.2	5549.2	6015.3	6520.6
النفط	100929,2	7,0	125384.0	134787.5	144896.9	155764.2	167446.5
التعدين	330,0	1,0	340.0	343.4	346.8	350.3	353.8
الصناعة التحويلية	1535,1	10,5	2071.2	2288.7	2529.0	2794.5	3088.5
الكهرباء والماء	2130,7	6,0	2537.7	2690.0	2851.4	3022.4	3203.8
البناء والتشييد	13768,4	6,8	16772.5	17913.0	19131.1	20432.0	21821.4
النقل والاتصالات	14313,9	7,0	17535.1	18762.6	20076.0	21481.3	22985.0
التجارة	14872,9	8,3	18892.1	20460.2	22158.4	23997.5	25989.3
المال والتأمين	11815,1	2,6	12760.8	13092.6	13433.0	13782.3	14140.6
الخدمات	19777,8	4,5	22569.8	23585.4	24646.7	25755.8	26914.9
الانشطة غير النفطية	81402,0	6,1	98201.8	104255.3	110721.6	117631.5	125017.3
الكلي	182331,2	7,0	223585.8	239042.8	255618.5	273395.7	292463.8

المصدر : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، نشرات سنوية متفرقة .

يتضح من خلال الجدول ان الخطة القومية تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022 الى (292,5) ترليون دينار مقارنة بعام 2015 الذي كان بحدود (182,3) ترليون دينار ويزيادة مقدارها (110,2) ترليون دينار ، وبمعدل نمو (7%) ، ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية الذي كان المستهدف بحدود (10,5%) والقطاع الزراعي (8,4%) .

5. روابط الجذب في الاقتصاد العراقي وتشخيص القطاع الرائد :

ان التشابك الاقتصادي والروابط الامامية والخلفية يعني دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية، أي انها دراسة العلاقة ما بين المستخدمين والمنتجات، ولهذا فان موضوع التشابك الاقتصادي هو موضوع غاية في الاهمية لما له من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك يبين لنا مدى اعتماد كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على القطاعات الاخرى، وأن دراسة التشابك الاقتصادي هي دراسة للكيفية التي يتم بها تصريف الانتاج ومساهمة كل قطاع فيها وكذلك خلق القيمة المضافة. بشكل عام فان الترابطات الامامية والخلفية تتميز بضعفها في البلدان النامية ومنها العراق ، وتعود اسباب ذلك الضعف الى عوامل عديدة منها نقص الموارد الاخرى والاعتماد الرئيسي على الموارد النفطية، وكذلك بسبب نقص العمالة الفنية المدربة وضعف القدرات الادارية والتنظيمية وضيق الاسواق، وضعف السياسات المتبعة .

المطلب الاول : روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد العراقي :

في هذه الفقرة سيتم تحليل التغيرات في روابط الجذب الامامية بصورة تفصيلية، أي الروابط الامامية المباشرة A_i والروابط الامامية غير المباشرة Z_i للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة المولفة للاقتصاد العراقي، لمعرفة قوة الاثار الناشئة عن كل من هذين النوعين من الروابط، وهذه التغيرات تحدث نتيجة التغير الحاصل في الطلب النهائي الواقع على الفرع الاقتصادي المعني، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة في جدول واحد ومن ثم فصل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الامامية المباشرة :

عند النظر الى روابط الجذب الامامية المباشرة للفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي نلاحظ ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يحتل المقام الاول في هذا المجال، حيث بلغت الروابط الامامية المباشرة (A_i) نحو (12.89256) دينار، وذلك يعبر عن مقدار الاثار المباشرة (الاولية) لهذا الفرع لمواجهة زيادة قدرها وحدة واحدة من الطلب النهائي على منتجاتها .

ويأتي فرع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) في المرتبة الثانية ، اذ بلغ مقدار روابطه الامامية المباشرة (A_i) نحو (3.21406) دينار ، اما روابط الجذب الامامية المباشرة في فرع (النقل والتخزين والاتصال) فقد احتلت المركز الثالث وبقيمة قدرها (1.57533) دينار .

ومن جانب اخر فقد سجلت بعض الفروع الاقتصادية قيماً مرتفعة لروابط الجذب الامامية المباشرة ، ومن تلك الفروع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) الذي يأتي بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت روابط الجذب الامامية المباشرة له (1.35127) دينار . اما روابط الجذب الامامية المباشرة في فرع (تصفية النفط) فقد احتلت المركز الخامس ، اذ بلغت روابطه الامامية المباشرة قيمة قدرها (1.31260) دينار . ويتضح مما ورد اعلاه ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) هو اكثر الفروع مدخليه وترابطاً مع القطاعات والفروع الاخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة ، ويحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية ، وهذه العلاقة تستطع ان تحفز بقية القطاعات والفروع الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وتعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

جدول (5) روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة لسنة 2010 (مليون دينار)

الارتباطات الامامية المباشرة	الارتباطات الامامية غير المباشرة	القطاعات الوسيطة	المنتج المستخدم
2.126076643	0.79423	1	الزراعة والغابات والصيد
1.010659425	0.01055	2	صيد الأسماك
15.9211769	1.35127	3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
1.274954422	0.19799	4	انواع اخرى من التعدين
1.00197913	0.00191	5	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات
1.00672773	0.00593	6	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية
1.087124681	0.08001	7	صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)
1.402909343	0.35687	8	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا .
1.000539232	0.00011	9	صناعة المشروبات والتبغ والسكريات
1.302898229	0.26434	10	الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات
1.020489491	0.01739	11	صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة
1.047024072	0.04293	12	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية
1.488636196	0.33249	13	صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث
1.008598515	0.00392	14	صناعة الأثاث
1.379165208	0.21899	15	صناعة الورق ومنتجات الورق
1.057731665	0.02759	16	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة
2.374854721	0.94005	17	صناعة الكيماويات الصناعية (عدا تصفية النفط)
1.180170457	0.08585	18	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى
8.73005469	1.31260	19	تصفية النفط
1.28102979	0.23174	20	صناعة منتجات المطاط والبلاستيك
1.013876058	0.01185	21	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
1.23567663	0.17343	22	صناعة الإسمنت والجير والجص
1.247412438	0.15388	23	صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر
2.440913618	0.80040	24	الصناعات المعدنية الأساسية
1.332976393	0.27419	25	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكينات والمعدات
1.283513973	0.21120	26	صناعة واصلاح المكينات والمعدات الزراعية
1.187779248	0.13364	27	صناعة المكينات والمعدات الأخرى عدا الكهربائية
3.439633446	0.42947	28	صناعة المكينات والمعدات والادوات والتجهيزات الكهربائية
1.04135708	0.02631	29	صناعة السيارات
1.000602363	0.00060	30	صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى
1.171515179	0.07423	31	صناعات تحويلية أخرى
17.58990614	12.89256	32	امدادات الكهرباء والغاز والمياه
1.618354308	0.18954	33	التشييد والبناء
6.13962295	3.21406	34	تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات ذات المحركات
1.038217106	0.02440	35	الفنادق والمطاعم
4.024225034	1.57533	36	النقل والتخزين والاتصال
1.435247051	0.15699	37	الوساطة المالية
2.268581968	0.48874	38	الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل
1.014648886	0.01444	39	انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم - المنتج لسنة 2010 الصادر من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالى .

ثانياً : روابط الجذب الامامية غير المباشرة :

نحلل في هذه الفقرة روابط الجذب الامامية غير المباشرة (Zi) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة ، حيث نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يحتل المرتبة الاولى من حيث روابطه الامامية غير المباشرة ، اذ بلغ نحو (17.58990614) دينار . وقد جاء فرع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) في المرتبة الثانية ، اذ بلغ روابطه نحو (15.9211769) دينار ، ويأتي قطاع (تصفية النفط) بالمرتبة الثالثة ، اذ بلغت روابطه نحو (8.73005469) دينار ، وان القطاع النفطي يحتل مراكز متقدمة من حيث روابطه الامامية غير المباشرة بسبب الاعتماد الكبير على هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، والاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على انتاج وتصدير النفط .

وقد جاء فرع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت روابطه الامامية غير المباشرة نحو (6.13962295) دينار ، اما قطاع (النقل والتخزين والاتصال) فقد جاء بالمرتبة الخامسة ، وقد بلغت روابطه نحو (4.024225034) دينار ، ويأتي فرع (صناعة المكنان والمعدات والادوات والتجهيزات الكهربائية) بالمرتبة السادسة ، وقد بلغت روابطه نحو (3.439633446) دينار . ومن الجدير بالملاحظة ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال روابط الجذب الامامية غير المباشرة والعلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الاخرى، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

المطلب الثاني : روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد العراقي :

في هذه الفقرة سيتم تحليل التغيرات في روابط الجذب الخلفية بشقيها المباشرة وغير المباشرة في نشاطات القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي ، وهذه التغيرات تحدث نتيجة التغير الحاصل في الطلب النهائي الواقع على الفرع الاقتصادي المعني ، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة في جدول واحد ومن ثم نفضل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الخلفية المباشرة :

عند تسليط الضوء على روابط الجذب الخلفية المباشرة (Aj) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة يتضح ان عدداً من الفروع الاقتصادية قد احتلت موقعاً متقدماً في مجال هذه الروابط . ويأتي في مقدمة هذه الفروع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) التي بلغت قيمة روابطها الخلفية المباشرة (1.08949) دينار ، ويأتي بالمرتبة الثانية (صناعة الورق ومنتجات الورق) اذ بلغ مقدار روابطه (1.02773) دينار ، ويأتي بالمرتبة الثالثة (صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية) التي بلغت قيمة روابطه (0.99148) ، ويأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي (صناعات تحويلية اخرى، وصناعة واصلاح وسائط النقل الاخرى، و صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية) ، اذ بلغت روابطها الخلفية المباشرة (0.98121) ، (0.95741 ، 0.97527) دينار على التوالي .

جدول (6) روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة لسنة 2010 (مليون دينار)

المنتج	المستخدم	القطاعات الوسيطة	الارتباطات الخلفية المباشرة	الارتباطات الخلفية غير المباشرة
الزراعة والغابات والصيد	1	0.45418	1.899125264	
صيد الأسماك	2	0.45035	1.954711447	
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3	0.04419	1.08843413	
انواع اخرى من التعدين	4	0.47992	1.92996218	
صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات	5	0.92270	3.12678302	
صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	6	0.95741	3.21174882	
صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)	7	0.91274	3.08054692	
صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	8	0.84972	2.6435114	
صناعة المشروبات والتبغ والسكريات	9	0.81714	2.9640014	
الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	10	0.94507	3.22371835	
صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة	11	0.87102	3.07326619	

2.72912714	0.77848	12	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية
3.67148439	1.08949	13	صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث
2.77849827	0.70139	14	صناعة الأثاث
3.44420175	1.02773	15	صناعة الورق ومنتجات الورق
1.89065533	0.41473	16	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة
2.21062285	0.59294	17	صناعة الكيماويات الصناعية (عدا تصفية النفط)
2.83320694	0.84426	18	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى
2.03666733	0.93603	19	تصفية النفط
2.76918911	0.79020	20	صناعة منتجات المطاط والبلاستيك
3.29789037	0.99148	21	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
2.40938789	0.65174	22	صناعة الإسمنت والجير والجص
2.27785097	0.62469	23	صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر
3.27016542	0.91792	24	الصناعات المعدنية الأساسية
2.9160067	0.76169	25	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكينات والمعدات
3.41931243	0.95922	26	صناعة واصلاح المكينات والمعدات الزراعية
3.17082564	0.91371	27	صناعة المكينات والمعدات الأخرى عدا الكهربائية
3.00759829	0.80054	28	صناعة المكينات والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية
2.53322516	0.68771	29	صناعة السيارات
3.28178743	0.97527	30	صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى
3.36405639	0.98121	31	صناعات تحويلية أخرى
2.32266649	0.78145	32	امدادات الكهرباء والغاز والمياه
2.06938052	0.48712	33	التشييد والبناء
1.74285625	0.42304	34	تجارة الجملة والتجزئة, اصلاح المركبات ذات المحركات
1.59533668	0.27421	35	الفنادق والمطاعم
2.02974457	0.52368	36	النقل والتخزين والاتصال
1.2441201	0.15482	37	الوساطة المالية
1.1663432	0.08623	38	الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل
1.5488437	0.24655	39	أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم - المنتج لسنة 2010 الصادر من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالى .

ثانياً: روابط الجذب الخلفية غير المباشرة :

ان نظرة متأنية لروابط الجذب الخلفية غير المباشرة (Zj) تظهر ان هناك قطاعات وفروع اقتصادية احتلت مراكز متقدمة ، فيما احتل البعض الاخر مراكز منخفضة ، ولذا سيتم تناولها والحديث عنها كالآتي :

ان فرع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) يحتل المرتبة الاولى في هذا المجال ، اذ بلغت مقدار روابطه (3.67148439) دينار ، وتأتي (صناعة الورق ومنتجات الورق) في المرتبة الثانية فقد بلغت روابطه الخلفية غير المباشرة (3.44420175) دينار ، اما فرع (صناعات تحويلية اخرى) فقد جاء بالمرتبة الثالثة ، اذ بلغت مقدار روابطه الخلفية غير المباشرة (3.36405639) دينار ، اما (صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى) فقد جاء بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت قيمة روابطه الخلفية غير المباشرة (3.28178743) دينار ، ويأتي فرع (الصناعات المعدنية الأساسية) بالمرتبة الخامسة ، اذ بلغت مقدار روابطه (3.27016542) دينار .

ومن الملاحظ ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) ، اذ بلغت روابطه نحو (1.08843413) دينار ، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل) التي بلغت روابطه (1.1663432) دينار ، وكذلك (الوساطة المالية) التي بلغت روابطه (1.2441201) دينار .

المطلب الثالث : روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في الاقتصاد العراقي :

يمكن التمييز بين نوعين اساسيين من الترابطات الكلية التي تحدث بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة ، اولهما ارتباطات الجذب الامامية الكلية (المباشرة وغير المباشرة)، وسوف نحلل مسارات وقوة الارتباطات الكلية بين الفروع والقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في جدول واحد ومن ثم نصل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الامامية الكلية :

ان صلات وروابط الجذب الامامية الكلية (U_{ij}^f) تكون على مستوى كل القطاعات والفروع في الاقتصاد الوطني، وهذه الارتباطات تحتل بعضها مواقع متقدمة، أي انه اذا بلغت روابط الجذب الامامية لقطاع معين قيمة عالية فهذا معناه زيادة الطلب على منتجات هذا القطاع بمقدار كبير، وذلك لغرض تزويد القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة بالمستلزمات التي تحتاجها ، وكذلك المواد المطلوبة لإنتاج هذه المستلزمات من القطاع المعني .

ويلاحظ من خلال الجدول ادناه ان مقدار روابط الجذب الامامية الكلية لقطاع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) قد بلغ (30.48246408) دينار، ويأتي قطاع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع مقدار روابطه الامامية الكلية، فقد بلغت (9.353681515) دينار، وقد جاءت قطاع (النقل والتخزين والاتصال) في المرتبة الثالثة، اذ بلغ مقدار روابطه الامامية الكلية (5.599556364) دينار، كما جاء قطاع (صناعة المكنان والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية) في الموقع الرابع وبمقدار (3.869108158) دينار، وفي المرتبة الخامسة يأتي قطاع (صناعة الكيماويات الصناعية عدا تصفية النفط) محققاً روابط امامية كلية قدرها (3.314900141) دينار، وقد جاء بعد ذلك الترتيب قطاع (الصناعات المعدنية الأساسية) ، والذي تراوحت قيمة روابط الجذب الامامية الكلية له (3.241309408) دينار .

جدول (7) روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في لسنة 2010 (مليون دينار)

الارتباطات الخلفية الكلية	الارتباطات الامامية الكلية	القطاعات الوسيطة	المنتج المستخدم
2.35330	2.920303598	1	الزراعة والغابات والصيد
2.40507	1.021205968	2	صيد الأسماك
1.13263	17.27244739	3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
2.40988	1.47294833	4	انواع اخرى من التعدين
4.04948	1.003887788	5	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات
4.16916	1.012656004	6	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية
3.99329	1.167130502	7	صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)
3.49323	1.759779549	8	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا
3.78114	1.000652691	9	صناعة المشروبات والتبغ والسكريات
4.16878	1.567238245	10	الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات
3.94428	1.037878354	11	صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة
3.50761	1.089951208	12	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية
4.76097	1.821124326	13	صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث
3.47989	1.012514003	14	صناعة الأثاث
4.47194	1.598159375	15	صناعة الورق ومنتجات الورق
2.30539	1.085326576	16	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة
2.80356	3.314900141	17	صناعة الكيماويات الصناعية (عدا تصفية النفط)
3.67747	1.266015602	18	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى
2.97269	10.04265613	19	تصفية النفط
3.55939	1.512769515	20	صناعة منتجات المطاط والبلاستيك
4.28937	1.025728722	21	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية
3.06113	1.409103431	22	صناعة الإسمنت والجير والجص
2.90254	1.401289607	23	صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر
4.18808	3.241309408	24	الصناعات المعدنية الأساسية
3.67770	1.6071681	25	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكينات والمعدات
4.37853	1.494717203	26	صناعة واصلاح المكينات والمعدات الزراعية
4.08454	1.321419042	27	صناعة المكينات والمعدات الأخرى عدا الكهربائية
3.80814	3.869108158	28	صناعة المكينات والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية
3.22094	1.067665654	29	صناعة السيارات
4.25706	1.001204283	30	صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى
4.34526	1.245746075	31	صناعات تحويلية أخرى
3.10412	30.48246408	32	امدادات الكهرباء والغاز والمياه
2.55650	1.807889936	33	التشييد والبناء
2.16590	9.353681515	34	تجارة الجملة والتجزئة, اصلاح المركبات ذات المحركات
1.86955	1.062613676	35	الفنادق والمطاعم
2.55343	5.599556364	36	النقل والتخزين والاتصال

1.39894	1.592239017	37	الوساطة المالية
1.25257	2.757324491	38	الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل
1.79539	1.029085458	39	أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 الصادرة من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالى .

ثانياً : روابط الجذب الخلفية الكلية :

ان روابط الجذب الخلفية الكلية (U_j^b) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة تتفاوت في مستوياتها وروابطها، فضلاً عن الروابط المتعكسة والمتبادلة فيما بينها .
هناك عدداً من الفروع الاقتصادية اتسمت بروابط جذب خلفية كلية عالية وقوية ويأتي في مقدمة هذه الفروع هو فرع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) الذي حقق روابطاً قدرها (4.76097) دينار ، وهذه القيمة تمثل المستلزمات والاحتياجات التي يتطلبها الفرع المعني من الفروع الاقتصادية الأخرى ومن نفسه أيضاً للإيفاء بمتطلبات الطلب النهائي الواقع عليه . وهذه القيمة تعتبر عالية بالمقارنة مع القيم الأخرى الواردة في الجدول اعلاه ، وبالتالي فهي تعطي دلالة على ان هذا الفرع قادر على تحريك النشاط الانتاجي للفروع الاقتصادية الأخرى بصورة مباشرة او غير مباشرة وبكفاءة عالية لاستخدامها كمدخلات ضمن النشاط الاقتصادي الانتاجي .

ويأتي فرع (صناعة الورق ومنتجات الورق) بالمرتبة الثانية ، اذ حقق روابط جذب خلفية كلية قدرها (4.47194) دينار ، وهذه القيمة تعتبر عالية ايضاً ولها اثارها الأولية والثانوية في تلبية احتياجات هذا الفرع من الفروع الاقتصادية الأخرى المرتبطة به خلفياً . وقد جاء (صناعة واصلاح المكنان والمعدات الزراعية) بالمرتبة الثالثة وبروابط جذب خلفية كلية بلغت (4.37853) دينار ، اما (صناعات تحويلية اخرى) فقد جاء بالمقام الرابع ، حيث بلغت قيمه روابطه الخلفية الكلية (4.34526) ، وقد جاءت (صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية) بالمرتبة الخامسة ، اذ بلغت روابطها الخلفية الكلية (4.28937) دينار .

تحليل البيانات

وبعد عرض اتجاهات العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، يتبين لنا من خلال تحليل البيانات بعض النتائج المهمة وبرزها الآتي :

1- عند تحليل اتجاهات روابط الجذب الامامية المباشرة لفرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يتضح انه اكثر مدخلية وترابطاً مع القطاعات والفروع الأخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة ، ولهذا فان هذا القطاع يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية .

2- ان تحليل روابط الجذب الامامية غير المباشرة يتبين ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال العلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الأخرى، وهذه العلاقة تستطع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

3- ان تحليل روابط الجذب الخلفية المباشرة وبيان مستوياتها المختلفة، يتبين ان قيم هذه الروابط منخفضة في غالبية الفروع الاقتصادية مثل (الفنادق والمطاعم، أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى، الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة، تجارة الجملة والتجزئة اصلاح المركبات ذات المحركات)، وذلك يعني انخفاض نسبة اجمالي المدخلات الوسيطة الى اجمالي الانتاج في كل فرع من الفروع المعنية .

4- ومن الملاحظ عند تحليل روابط الجذب الخلفية غير المباشرة ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) ، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل) ، وكذلك (الوساطة المالية) .

5- من خلال تحليل روابط الجذب الامامية الكلية يبين ان روابط الجذب الامامية الكلية في القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي على جانب كبير من الهمية ، وذلك لأنه يوضح ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه ذات الارتباط القوي قد تمكن من خلق الاثار الاولية والثانوية بكفاية وكفاءة عالية في الاقتصاد الوطني، اي ان هذا القطاع له القدرة العالية على رفد او تغذية اكبر عدد ممكن من الفروع الاقتصادية الاخرى .

6- انخفاض قيم روابط الجذب الخلفية الكلية للعديد من الفروع الاقتصادية، إلا ان بعضها استطاع ان يحقق روابط جذب خلفية كلية قوية ، وهذا دليل على حصول الامكانات والتطورات في هذه الفروع الاقتصادية وكذلك الفروع المرتبطة بهذه القطاعات والفروع الاقتصادية .

مناقشة النتائج

من خلال استعراض اهم التطورات التي حصلت في روابط الجذب الامامية والخلفية للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة لعام 2010 يمكننا استخلاص بعض النتائج المهمة ووضع تفسيرات ملائمة لها ، ومن بين تلك النتائج الاتي :

1- ان تحليل العلاقات بين القطاعات الاقتصادية ومعرفة قوتها تمكننا من معرفة القطاع الرائد في الاقتصاد، وهذا القطاع يستطيع ان يحفز بقية القطاعات والفروع الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ويعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

2- ان تحليل روابط الجذب الامامية المباشرة يتضح ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) اكثر القطاعات ارتباطاً مع بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وهو اكثر مدخليه وترابطاً مع القطاعات والفروع الاخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة، وهو القطاع الرائد، ولهذا فان هذا القطاع يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية .

3- ان تحليل روابط الجذب الامامية غير المباشرة يبين ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال العلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الاخرى، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

4- ان تحليل روابط الجذب الخلفية المباشرة وبيان مستوياتها المختلفة، يتبين ان قيم هذه الروابط منخفضة في غالبية الفروع الاقتصادية مثل (الفنادق والمطاعم، أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى، الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة، تجارة الجملة والتجزئة اصلاح المركبات ذات المحركات)، وذلك يعني انخفاض نسبة اجمالي المدخلات الوسيطة الى اجمالي الانتاج في كل فرع من الفروع المعنية . كما يمكن لهذه الفروع الاقتصادية مضاعفة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة لتغطية متطلبات الطلب النهائي الواقع على منتجات هذا الفرع او القطاع . وهذه دلالة على ضعف التشابك القطاعي الخلفي المباشر في الاقتصاد الوطني . والسبب يعود الى تأثر مصادر هذه الفروع الاقتصادية بظروف السياسات الاقتصادية المتذبذبة وغير المدروسة، وعدم وجود خطة لتقويم هذه الفروع الاقتصادية وتنشيطها لكي تعزز التنمية الاقتصادية، وبالتالي انحسار نشاطها وانخفاض كمية احتياجاتها ومستلزماتها . فيما لاحظنا ان هناك ارتفاعاً ملموساً في الروابط الخلفية المباشرة لبعض القطاعات والفروع الاقتصادية، وذلك لانتعاش نشاط مثل هذه الصناعات بسبب الاستفادة منها في الصناعات السوقية وتغطية متطلبات الحاجة المحلية .

5- ومن الملاحظ عند تحليل روابط الجذب الخلفية غير المباشرة ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي)، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل)، وكذلك (الوساطة المالية) . والامر الذي يلفت الانتباه ان بعض الفروع الاقتصادية قد حققت تطوراً ملموساً في روابطها الخلفية غير المباشرة وخاصة الفروع الموجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، لاسيما بعض الصناعات الورقية ، والصناعات التحويلية الاخرى ، وصناعة اصلاح وسائط النقل ، والصناعات المعدنية الاساسية . وذلك لتوسع هذه الفروع التي ترتبط بهذه الصناعات خلفياً ، بالإضافة الى توافر مدخلات بعض هذه الصناعات محلياً فضلاً عن بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها . وذلك يعني ان تأثيرات هذه الفروع الاولية والثانوية منها قد مالت الى الانخفاض، رغم ان هذه الفروع لو اتاحت لها الفرصة لكانت لها القدرة على خلق ترابطات قوية . وعليه فان سبب التراجع يعود الى الانخفاض في الهمية النسبية لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في هذه القطاعات والفروع الاقتصادية كالتكوين الرأسمالي والاستثمارات. وتنسحب هذه الحالة الى بعض الفروع الاخرى الامر الذي يفسر التقهقر للتأثيرات والروابط الخلفية غير المباشرة .

6- من خلال تحليل روابط الجذب الامامية الكلية يبين ان روابط الجذب الامامية الكلية في القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي على جانب كبير من الاهمية ، وذلك لأنه يوضح ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه ذات الارتباط القوي قد تمكن من خلق الاثار الاولية والثانوية بكفاية وكفاءة عالية في الاقتصاد الوطني، اي ان هذا القطاع له القدرة العالية على رفاة او تغذية اكبر عدد ممكن من الفروع الاقتصادية الاخرى .

7- نلاحظ من خلال التحليل انه على الرغم من انخفاض قيم روابط الجذب الخلفية الكلية للعديد من الفروع الاقتصادية، إلا ان بعضها استطاع ان يحقق روابط جذب خلفية كلية قوية ، وهذا دليل على حصول الامكانات والتطورات في هذه الفروع الاقتصادية وكذلك الفروع المرتبطة بهذه القطاعات والفروع الاقتصادية .

8- ان الروابط في غالبية الفروع الاقتصادية تميل الى الانخفاض، وهذا الانخفاض يترتب عليه نتائج مهمة منها حصول اختناقات في سد متطلبات العديد من الفروع الاقتصادية الاخرى، وبالتالي يبرز التراجع الحاصل في مستويات روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية . وكذلك نلاحظ ان التراجع والتدهور لم يحصل في فروع الصناعات الغذائية ولم تواجه اختناقات واضحة لكونها سلعة ضرورية، وكذلك فان هذا النوع من الفروع لا يعتمد التكنولوجيا الحديثة والمعقدة بشكل كبير .

الاستنتاجات

1- ان الترابطات والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية تكون عن طريق نوعين من الترابطات اولهما يطلق عليه بروابط الجذب الخلفية وتكون هذه الروابط عن طريق اعتماد قطاع معين على قطاعات الامداد المتعلقة به من القطاعات الاخرى ، وينشأ هذا الاعتماد على ضرورة ان كل صناعة تستخدم منتجات صناعات اخرى وهذه المنتجات تعتبر كمادة اولية لها، وثانيهما يطلق عليها بروابط الجذب الامامية وتكون عن طريق اعتماد القطاعات الاخرى على المدخلات الموردة من القطاع الاول .

2- يمكن استخدام جداول المستخدم – المنتج في مجال التخطيط الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها تخطيط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والضرائب وقوة العمل والتراكم الرأسمالي والتخطيط الاقليمي .

3- ان حالات التشابك الاقتصادي تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لآخر تبعاً لديناميكية وتطور الاقتصاد لكل دولة ومستوى حجم المعاملات بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، ويحدث التشابك في الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بحالة التشابك الكامل في قطاعاتها وتحدث حالة التشابك الكامل عندما تكون كافة خانات المصفوفة غير صفرية، وتسمى هذه المصفوفة (مصفوفة التشابك الكامل) .

4- ان الترابطات الامامية والخلفية تتميز بضعفها في البلدان النامية ومنها العراق، وتعود اسباب ذلك الضعف الى عوامل عديدة منها نقص الموارد الاخرى والاعتماد الرئيسي على الموارد النفطية، وكذلك بسبب نقص العمالة الفنية المدربة وضعف القدرات الادارية والتنظيمية وضيق الاسواق، وضعف السياسات المتبعة .

5- يحتل فرع امدادات الكهرباء والغاز والمياه روابط امامية مباشرة وغير مباشرة قوية، وهذا الفرع له تداخل كبير مع بقية القطاعات الاخرى، وهو القطاع القائد في الاقتصاد ولهذا من الممكن ان يقود او يحفز بقية القطاعات على العمل وفق الاختناقات فيما بينها، وبالتالي يحفز التنمية الاقتصادية .

التوصيات :

1- ان العلاقات التشابكية بين القطاعات والفروع الاقتصادية على جانب كبير من الاهمية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه العلاقات واعطائها مساحة من التحفيز وتوجيه الاولوية لها، على اعتبار ان هذه العلاقات بين القطاعات تستطيع ان تخلق اسواقاً لبعضها البعض وتجميعها .

2- من خلال جداول المستخدم – المنتج نستطيع ان نشخص مدى قوة الارتباطات فيما بين القطاعات والفروع الاقتصادية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الجداول واعدادها بين فترة واخرى، وهذا يفسح المجال للكثير من الدراسات والباحثين لتحليلها والاستفادة منها في معرفة جوانب الخلل او الضعف، وبالتالي تلافيتها .

3- تختلف جداول المستخدم – المنتج من دولة الى اخرى وتتسع وتضيق تبعاً لاقتصاديات البلدان المختلفة، ولهذا فان هذه الجداول تعكس حقيقة الاقتصاد لتلك الدولة، بالإضافة الى انها تدل على البناء الهيكلي للاقتصاد، ومن ثم فان بناء واعداد تلك الجداول باهتمام كبير يعطي انطباعاً على اهمية القطاعات والفروع المؤلفة للاقتصاد، ويعطي اشارة واضحة للمخططين والاقتصاديين لدراستها وتحليلها وانتهاج السياسات لتطويرها .

4- يتميز الاقتصاد العراقي بضعف روابطه الامامية والخلفية لأسباب عديدة، ولهذا يجب الاهتمام بتنوع الموارد، واعطاء الاولوية للقطاعات القاندة، وتنمية قدرتها على تحفيز بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

5- ان فرع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يتميز بقوة روابطه الامامية المباشرة وغير المباشرة، ولهذا يجب الاهتمام بهذا القطاع لأنه اكثر دخولية وترابطاً مع بقية القطاعات ويعبر عن حاجة القطاعات الأخرى له والاستفادة منه في تنمية قدراتها على زيادة انتاجها .

المصادر :

- 1- Abd Ali Kazem Al-Mamouri, History of Economic Ideas, Part Two, Al-Hamid Publishing House, Amman, 2012.
- 2- Dr. Abdel Rahman Yousry Ahmed, The Development of Economic Thought, University House, Alexandria, Egypt, 1997.
- 3- Ahmed Farid Mostafa, Soheir Mohamed El-Sayed, Development of Thought and Economic Realities, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 2000.
- 4- Wassily W.Leontief, The Structure of the U.S. Economy Scientific American, April,1965.
- 5- Abdelkader Baba, a study of the uses and developments of the input and output model, Algeria, 1994.
- 6- Dr. Yahya Ghani Al-Najjar, A Study in Economic Planning with Special Reference to Iraq, Freedom House for Printing, Baghdad, 1978
- 7- Dr. Talaat El-Demerdash Ibrahim, Economic Planning in the Context of Market Mechanisms, Second Edition, Jerusalem Library, Egypt, 2004.
- 8- Dr. Majeed Masoud, Planning for Economic and Social Progress, Al-Risalah Press, Kuwait, 1983.
- 9- Dr. Tawfiq Bencheikh, Front and Back Links of the Algerian Oil and Gas Sector, Analysis of Correlations and Repercussions, a paper submitted to the Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, University of Setif, Algeria, 2015.
- 10- Al-Walid Guessoum Misawy, "The Impact of Investment Promotion on Economic Growth in Algeria since 1993" (PhD thesis submitted to the Faculty of Economic, Business and Facilitation Sciences, Mohamed Khaider University, unpublished, Algeria, 2018.
- 11- Dr. Ali Majeed Al-Hammadi, Economic Intertwining Between Theory and Practice, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2010.
- 12- Dr. Ahmed Gaber Badran, Economic and Sustainable Development, First Edition, Center for Jurisprudence and Economic Studies, Cairo, Egypt, 2014.
- 13- Dr. Muhammad Aziz Ajamiyeh (and others), Economic Development, "Concepts and Characteristics, Theories and Strategies, Problems", Beheira Press, Alexandria, Egypt, 2008.
- 14- Investor's Guide to Iraq, National Investment Commission, 2019.
- 15- The Central Bank of Iraq, annual bulletins for various years.
- 16- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Research / Directorate of National Accounts, user-product table for the year 2010

Identifying the leading sector in the Iraqi economy through the interrelationships between sectors - applied research

سلطان

Received: 9/8/2020

Accepted : 6/9/2020

Published :FEBRUARY / 2021



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

Analyzing the size of the interrelationships between the main economic sectors in the Iraqi economy is an important necessity to know the impact of each sector on other economic sectors on the basis of the interrelationships and reciprocity between them, and what these relationships have achieved in terms of enhancing development and increasing the gross domestic product. To achieve the objectives of the study, we relied on mathematical (quantitative) analysis using user-product tables. Issued by the Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics and Research (Directorate of National Accounts) for the economic sectors that make up the Iraqi economy. The study concluded that there is weak interdependence relations between economic sectors, which indicates the weak contribution of these sectors in creating the gross domestic product and the tendency of the Iraqi economy towards structural disintegration and dependence on exports from outside the country, and deepening the phenomenon of rentier economy. Likewise, the electricity, gas and water sector is the leading sector and one of the sectors most interconnected with the rest of the sectors, and accordingly the study recommended the necessity of strengthening interdependence relations between it and the economic sectors by adopting the industrialization strategy that works on a package of economic reform programs and restructuring the components of the gross domestic product. And giving a role in deepening development processes and strengthening networking.

Keywords: Network relationships, The leading sector, Economic sectors, Input - output tables